أردوغان والعرب وميزان القوى

تحسين الحلبي

قد يكون الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وضع حساباته الخاصة عندما شن عدوانه على سيادة سورية وأمر جيشه باختراق الحدود، لكنه سيكتشف قريباً أنه أخطأ كثيراً في هذه الحسابات لأنه سيكون قد تغاضى أو لم يعط أهمية لعدد من الحقائق.

أولاً: إن سورية بقيادتها وجيشها وشعبها تتمتع بقوة إرادة لم تجرؤ الولايات المتحدة على امتحانها عام ٢٠١٣ حين اتخذ الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما قراراً بشن حرب شاملة على سورية وحدد ساعة الصفر لها ثم تراجع ولم يستطع منع الجيش السوري من استكمال مهمته بتطهير الإرهاب وحلفائه. وسورية لديها في شمال وشمال شرقها وعند حدودها الشمالية مصادر قوة محلية وإقليمية قادرة في اللحظة المناسبة على تصفية مخططاته بكل الوسائل المتوافرة. كما أن ميزان القوى المحلي في تلك المنطقة ستتزايد عوامل قوته بعد أن ثبت لجميع مكونات الشعب السوري في الشمال أن الأمن والمستقبل لا يحققهما إلا القيادة السورية والجيش السوري للشعب كله، فوجود الوحدات الأميركية الداعمة لبعض قادة أكراد سورية وتصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأخيرة ومنحه الضوء الأخضر لأردوغان لاجتياح تلك المنطقة أسقط جزءاً كبيراً من المؤامرة التي راهن عليها بعض قادة أكراد سورية لحماية مصالحهم، وزاد في قناعة الجميع من أفراد الشعب هناك بأن لعبة أردوغان ترامب مشتركة وليست كما صور لهم بعض الموالين للولايات المتحدة في شمال شرق سورية.

ثانياً: إن ميزان قوى حلفاء سورية عند حدود تركيا بدأ يفرض نفسه بشكل علني أكثر في أعقاب هذا العدوان، فقد كشفت نائب مدير برنامج بروكينغز للسياسة الخارجية سوزان مالوني أن «إيران كان موقفها حاداً تجاه العملية العسكرية التركية، فأعلنت عن ذلك بتنديد شديد وألغت زيارة رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني التي كانت معدة في أيام الهجوم التركي إلى أنقرة، بل ظهر أنها زادت نشاط مناوراتها العسكرية قرب حدود إيران مع تركيا».

وبالمقابل رأى مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأميركي «CSIS» في ١٠ تشرين الجاري أن سورية وحلفاءها، إيران وروسيا، لديهم أوراق ومبررات كثيرة لتحويل نتائج العملية العسكرية التركية إلى عكس ما يخطط له أردوغان وخاصة بعد تراجع ترامب عن إعطاء أهمية لوجود الوحدات العسكرية الأميركية شرق سورية وتخليه عن قادة أكراد سورية.

ويقول المسؤول السابق لملف الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية جيفري فيلتمان: «إن قرار ترامب الذي تخلى فيه عن قادة أكراد سورية سيحمل تأثيره على التوازن السياسي في العراق ولبنان»، وأضاف في رسالة إلى «معهد بروكينغز الأميركي» في ١٠ تشرين الأول الجاري: إن العملية العسكرية التركية ودور ترامب فيها سيدمر قدرة القوى السياسية المتحالفة مع واشنطن على الدفاع عن المصالح الأميركية في المنطقة، ويستنتج «مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأميركي» أن قرار ترامب بالسماح لأردوغان بغزو تلك المنطقة سيؤدي إلى حتمية انسحاب بقية قواته الأميركية لأنها عجزت عن فرض أهدافها الثلاثة الرئيسة وهي: إجبار القيادة السورية على خطة انتقال السلطة ومنع الوجود الإيراني الداعم لسورية، ولم تحقق أي مكسب من دعم قادة أكراد سورية، وربما تؤكد هذه الاستنتاجات أن لعبة أردوغان مع ترامب ضد سورية وصلت إلى نهايتها ولن يكون بمقدور أردوغان تحقيق أهدافه، وهو يواجه ثلاث قوى إقليمية هي سورية وإيران والعراق التي تقف إلى جانبها قوة دولية هي روسيا، ولو كان أردوغان وضع في حساباته هذه العوامل الموضوعية التي تتناقض مع كل سياساته العدوانية لكان قد تراجع عن هذا العدوان الذي سيؤدي إلى تطورات لن يكون أي منها في مصلحة أهداف هذا العدوان.

من الواضح أن أردوغان كان قد قدم الدعم لجميع التيارات الإسلامية ضد سورية وحلفائها طوال السنوات الثماني، لكنه لن يجد الآن نفس تلك الدول العربية التي تواطأت معه في مختلف أشكال عدوانه على سورية منذ بداية الأزمة، فقد ظهر من كلمات بعض وزراء خارجية هذه الدول في الاجتماع الطارئ الذي عقدته الجامعة العربية أمس أن بعض هذه الدول بدأت تتباكى على ما قدمته من دعم لأردوغان وأعلنت تنديدها هذه المرة بعدوانه على سورية وطالبت بإيقاف هذا العدوان، لكن الشعب السوري الصامد والمقاوم الذي استند إلى ثقته بقيادته وبجيشه وإرادته في تحقيق الانتصار على مئات الآلاف من الإرهابيين، لا يعول على هذه المواقف المعلنة لبعض حكام الدول العربية بقدر ما يعول على الشعوب الشقيقة التي ستفرض عليها العودة إلى الصواب.

ومع ذلك ليس من المستبعد أن يتطلع أردوغان الذي لم يعد يدعمه في استمرار عدوانه من هذه الدول العربية سوى حكام قطر، إلى توظيف مجموعات داعش من جديد وإعادة تسليحها لشن هجماتها على الجيش السوري، ويبدو أن دولاً كثيرة في أوروبا وفي جوار تركيا بدأت تخشى مثل هذه المهمة «الأردوغانية» المتجددة، وهذا ما جعل بعض الدول تعقد قمة لوضع الحسابات المطلوبة في مجابهة أي عملية استخدام لداعش وغيرها من جديد.

استقالات في قائمة «المجتمع المدني» بحجة الضغوط

بيدرسون في الرياض.. و«المعارضة» اختارت ممثليها في «المصغرة»

| الوطن - وكالات

كشفت تقارير، أن المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون وصل إلى العاصمة السعودية الرياض أمس، للقاء أعضاء اللجنة الدستورية عن قائمة ما يسمى «المعارضة» الذين تجري «الهيئة العليا للتفاوض» المعارضة، اجتماعات معهم للتحضير لاجتماع اللجنة في جنيف بـ٣٠ الجاري، وسط أنباء عن حصول استقالات في قائمة «المجتمع المدني».

وحسب مواقع إلكترونية معارضة، كشفت مصادر إعلام عربية، أن «بيدرسون سيصل إلى الرياض السبت (أمس)، للقاء (أعضاء في) «اللجنة الدستورية»، التي تواصل اجتماعاتها في الرياض بشكل مستمر مع «هيئة التفاوض» للتحضير للمفاوضات المقرر عقدها في جنيف نهاية الشهر الجاري تحت إشراف الأمم المتحدة».

ومؤخراً أعلن بيدرسون، في تصريحات للصحفيين عزمه التوجه إلى الرياض هذا الأسبوع للاتفاق على اللمسات الأخيرة بشأن اجتماع أعضاء لجنة مناقشة الدستور الخاصة بسورية في جنيف والمزمع عقده ٣٠ من الشهر الجاري المقبل.

واختارت «هيئة التفاوض» في اجتماعها الأخير في الرياض، هادي البحرة، كرئيس مشترك في «اللجنة الدستورية»، وكذلك سمت مرشحيها للجنة الصياغة (المجموعة المصغرة)، وفق ما تقتضيه مقررات الأمم المتحدة.

تأتي زيارة بيدرسون للرياض، عقب محاولات متكررة من قبل «هيئة التفاوض» لعرقلة عمل اللجنة قبل أن يبدأ، إذ سبق وأن أقرت الثلاثاء الماضي بالقيام بمخالفات واضحة لاتفاق تشكيل اللجنة وآليات وإجراءات عملها، حيث قال عضو اللجنة عن قائمة «المعارضة» الناطق باسم «الهيئة» التي تتخذ من الرياض مقراً لها يحيى العريضي: «إنهم درسوا كل أنواع الدساتير وأشكال الحكم، وعملوا على مدى ١٨ شهراً لإنجاز وظيفتهم، ولا يقتصر الأمر على شهرين قادمين لإنهاء مسودة لمشروع دستور للبلاد».

وتؤكد تصريحات العريضي مخالفة «المعارضة» ما تضمنه اتفاق تشكيل اللجنة الدستورية وآليات وإجراءات عملها، التي تنص على مناقشة دستور ٢٠١٢.

وفي أواخر الشهر الماضي أعلنت الأمم المتحدة ودمشق عن الاتفاق على تشكيل «اللجنة الدستورية» وآليات وإجراءات عملها، وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم في مقابلة تلفزيونية حينها، أن ما ستتم مناقشته من «اللجنة الدستورية» هو دستور عام ٢٠١٢، لافتاً إلى أن «مناقشة الدستور لا يمنع النظر في وضع دستور جديد لأنه بتعديل مادة واحدة يصبح لدينا دستور جديد».

وأشار المعلم إلى سلسلة القواعد والإجراءات الخاصة باللجنة الدستورية، وهي أن اللجنة بقيادة سورية وملكية سورية، بمعنى لا وجود للتدخل الأجنبي في شأنها، وأعضاء اللجنة هم سادة أنفسهم، والتدخل الأجنبي مرفوض، فلا قبول للإملاءات ولا قبول للأفكار الخارجية أو قبول بجدول زمني لعمل اللجنة، وهو عمل مفتوح حتى تنتهي اللجنة من أعمالها، مؤكداً أن كل الكلام عن وضع دساتير جاهزة مرفوض، فاللجنة هي سيدة نفسها وهي تقرر وتصوت على كل مادة يجري الاتفاق عليها.

المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون (رويترز – أرشيف)

في غضون ذلك، قال المعارض أيمن عبد النور على صفحته في «فيسبوك» أمس: إن «هيئة التفاوض» اجتمعت أمس في «الرياض» ضمن سلسلة اجتماعاتها التي بدأت منذ ٨ أيلول الماضي، وقامت باختيار أسماء ممثليها في «اللجنة الدستورية المصغرة» والتي تضم ١٥ عضو عن كل لائحة من اللوائح الثلاثة (الحكومة السورية– المعارضة– المجتمع المدني).

وأضاف: إن اللجنة المصغرة تتألف من: هادي البحره– رئيساً وديمه موسى– هيثم رحمه عن «الائتلاف» المعارض وعن المستقلين بسمة قضماني– طارق الكردي– عوض العلي، وعن «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» صفوان عكاش– أحمد عسراوي وعن منصة القاهرة جمال سليمان– قاسم خطيب، وعن المجلس الوطني الكردي كمران حاجو، وعن منصة موسكو مهند دلبيقان، وعن ممثلي الميليشيات المسلحة حسن عبيد– حسن الحريري– محمد نوري.

على خط مواز، نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن مصادر متقاطعة في «المعارضة» أن أربعة من أعضاء اللجنة الدستورية عن قائمة المجتمع المدني قدموا استقالاتهم، مشيراً إلى أنه لم يصدر أي إعلان رسمي حول ذلك بعد، باستثناء ما كتبته عضو «اللجنة» منى خيتي التي ذكرت في صفحتها على «فيسبوك»، أنها تلقت دعوة للمشاركة في اللجنة، وأنها اعتذرت رسمياً عن المشاركة.

وقال الموقع: إنه «ووسط عدم وضوح الأسباب، فإن ما تروج أوساط «المعارضة» له أن سبب الاستقالة يعود لضغوطات تمارسها الحكومة السورية على اللجنة، وهو ما نفاه أعضاء في اللجنة ذاتها عن قائمة الحكومة».

أحبط هجوماً للدواعش في بادية السخنة

رداً على تصعيد اعتداءاتها.. الجيش يدمي «النصرة» في ريفي حماة وإدلب

| حمص- نبال إبراهيم
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

كبد الجيش العربي السوري، أمس، تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المسلحة المتحالفة معه خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، رداً على تصعيد اعتداءاته على نقاطه في ريفي حماه وإدلب، في وقت أحبطت وحدات منه، هجوماً لتنظيم داعش الإرهابي على أحد أرتاله في بادية السخنة، وقتله العديد من مسلحيه.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن التنظيمات الإرهابية المتمركزة في ريف حماة الشمالي الغربي، اعتدت برمايات صاروخية على نقاط للجيش في سهل الغاب الغربي فسقطت بعيدة عنها، كما اعتدت تنظيمات إرهابية أخرى تتمركز في قطاع ريف إدلب من منطقة خفض التصعيد بقذائف هاون على نقاط للجيش شرقي مدايا اقتصرت أضرارها على الماديات.

وأوضح المصدر، أن وحدات الجيش المتمركزة في محيط منطقة خفض التصعيد للمراقبة وفي خان شيخون، دكت بالمدفعية الثقيلة مصادر إطلاق القذائف الصاروخية الإرهابية في سهل الغاب في ريف حماة الغربي محققة فيها إصابات مباشرة.

كما استهدفت وحدات الجيش، حسب المصدر، نقاط تمركز تنظيم «النصرة» في محور السرمانية والحواش في قطاع ريف حماة، وفي كفرنبل وحاس وكفروما وكفرسجنة ومعر حرمة ومعر زيتا والحامدية وأم الصير في ريف إدلب الجنوبي، ما أسفر عن تكبيد التنظيم خسائر كبيرة بالأفراد والعتاد.

وفي السياق، أكد المصدر، أن التنظيمات الإرهابية واصلت ولليوم الثلاثين على التوالي، منع خروج الأهالي من معبر أبو الضهور في ريف إدلب الشرقي نحو خان شيخون والقرى الآمنة التي حررها الجيش الشهر الماضي.

ولفت المصدر إلى أن التنظيمات الإرهابية تقصف بالأسلحة الرشاشة، النقاط القريبة من المعبر كلما حاول الأهالي الراغبون في المغادرة نحو مناطق سيطرة الجيش.

من جهة ثانية، انفجرت عبوة ناسفة بسيارة تابعة لـ«النصرة» في بلدة الفوعة بالقرب من إدلب، حسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض الذي ذكر أنها تسببت بإصابة شخص بجروح خطرة، وأضرار مادية.

بموازاة ذلك، قتل وجرح ما لا يقل عن ١٢ عنصراً من قوات حرس الحدود التركية خلال اشتباكات بالأسلحة الثقيلة مع ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في منطقة عين العرب في ريف حلب، وفق ما ذكر «المرصد».

كما دارت اشتباكات عنيفة بين ميليشيا «مجلس منبج العسكري» التابع لـ«قسد» والميليشيات الموالية للاحتلال التركي، على محور قرية الهوشرية شرق مدينة منبج، أدت حسب «المرصد»، إلى مقتل ٧ مسلحين من الميليشيات الموالية للاحتلال التركي وجرح آخرين خلال محاولة تقدم الأخيرة التي باءت بالفشل.

أما في ريف حمص الشرقي، فقد ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن» أن قوات الجيش تواصل عملية تمشيط لأجزاء من بادية حمص الشرقية كانت بدأتها منذ يومين، وذلك بهدف تطهير الجيب الممتد من المحور الشمالي الشرقي لبادية السخنة وصولاً إلى الجنوب الشرقي لها من مسلحي داعش الذين ينشطون في هذه المنطقة، لافتاً إلى أن القوات اشتبكت مع مسلحي التنظيم على عدة اتجاهات خلال تقدمها في البادية وقضت على عدد من أفرادهم.

وبموازاة ذلك، تمكنت قوات الجيش من إحباط هجوم لمسلحين من تنظيم داعش على أحد الأرتال العسكرية المارة على المحور الشمالي الغربي لبلدة السخنة في أقصى ريف حمص الشرقي، وذلك بعد اشتباكات عنيفة طالت لعدة ساعات، تمكنت خلالها القوات من إفشال الهجوم بالكامل وإيقاع عدد من الدواعش قتلى ومصابين، على حين تم تسجيل عدد من الإصابات في صفوف العسكريين جراء الكمين والاشتباكات.

بدوره، قام الطيران الحربي بسلسلة عمليات تمشيط جوي على امتداد البادية الشرقية، نفذ خلالها عدة غارات استهدفت تحركات لمسلحي داعش على عدة محاور، وكبدهم خسائر بالأرواح والعتاد.

قوات أسترالية وفيجية ستنضم لـ«أندوف»

| وكالات

أعلنت أستراليا أنها وفيجي سترسلان بعثة مشتركة للانضمام لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام «الأندوف» المنتشرة على خط فصل القوات في الجولان العربي السوري المحتل.

وقال رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، وفق وكالة «رويترز»: إن أستراليا وفيجي سترسلان بعثة مشتركة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة متنازع عليها في الشرق الأوسط بحلول الأسبوع المقبل».

ونقلت وسائل الإعلام الأسترالية عن موريسون قوله خلال زيارة لفيجي «سيذهبون إلى هناك الأسبوع المقبل... سيذهب الأستراليون (إلى) هناك لتدريبهم ودعمهم».

وقالت وزارة الدفاع الأسترالية في بيان: إن نشر القوات في منطقة على الحدود بين فلسطين المحتلة وسورية «لا علاقة له بالأحداث الحالية في شمال شرق سورية».

والأسبوع الفائت بدأ النظام التركي بضوء أخضر أميركي عدواناً على الأراضي السورية.

وكان مجلس الأمن الدولي، جدد نهاية شهر حزيران العام الماضي مهمة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فصل القوات في الجولان العربي السوري المحتل «الأندوف» لمدة ستة أشهر، بعد سنوات من اضطرار الأمم المتحدة لسحبها إثر قيام تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي باختطاف أكثر من ٤٠ جندياً منها.

برلماني هنغاري: لرفع العقوبات الاقتصادية عن سورية

| الوطن- وكالات

شدد عضو البرلمان الأوروبي عن الحزب الديمقراطي المسيحي الهنغاري، هولفيني ديوردج على ضرورة رفع الإجراءات الأحادية القسرية المفروضة على سورية ومساعدة المهجرين السوريين للعودة إلى بلادهم.

وخلال جلسة للبرلمان الأوروبي لانتخاب أعضاء اللجان، أكد ديوردج أن هذه العقوبات تضر بالشعب السوري بالدرجة الأولى.

وأكّد ضرورة العمل من أجل رفع هذه الإجراءات ومساعدة المهجرين السوريين على العودة إلى بلدهم، مشدداً على ضرورة تقديم المساعدة في عمليات إعادة تأهيل البنى التحتية وبناء المشافي والمدارس في سورية.

وتواصل دول الاتحاد الأوروبي خضوعها للإملاءات الأميركية واستمرارها في فرض الإجراءات غير القانونية وغير الإنسانية بحق الشعب السوري واستمرار دعم بعضها للميليشيات الإرهابية في سورية، ومعاملتها السيئة بحق المهجرين السوريين هناك.

رام الله: انطلاق أعمال مؤتمر «فتح» الأول للمقاومة الشعبية

العالول: استمرار المقاومة يشكل ضغطاً لإنهاء الاحتلال

انطلقت أمس السبت أعمال مؤتمر حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» الأول للمقاومة الشعبية، بمشاركة أعضاء من اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، وممثلين عن الأقاليم والقرى الفاعلة، ولجان المقاومة الشعبية في مختلف المناطق.

وقال نائب رئيس حركة «فتح» محمود العالول في كلمته: «إن المقاومة بكل أشكالها حق مشروع للشعوب المحتلة، والمقاومة الشعبية في هذه المرحلة بالذات لها دور في حشد العالم لجانب الحق الفلسطيني».

وأضاف العالول: أبناء «فتح» دائماً في مقدمة المقاومة، ولا بد من استمرارها، لتشكل دافعاً وضغطاً لإنهاء الاحتلال، موضحا أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تتطلب مقاومته، وقرار المقاومة الشعبية قد تم اتخاذه على المستويات كافة، سواء من خلال مقاطعة بضائعه إلى المقاومة الشعبية في الميدان.

وأكد أن التناقض الأساسي مع الاحتلال، وأي تناقض آخر هو ثانوي يحل بالحوار، وأي خلاف داخلي يجب ألا يضعف موقفنا في ممارسة المقاومة الشعبية.

ودعا إلى تبني كل ما يصدر عن هذا المؤتمر لتفعيل المقاومة الشعبية، مشدداً على ضرورة التأثير والضغط بالوسائل كافة لإنهاء الاحتلال.

وقال العالول: يجب أن يكون هناك مؤتمر لكل المكونات الشعبية والوطنية لتسخين الميدان، وبعد الضغوطات التي تمارس لتصفية قضيتنا، لا نملك سوى مقاومتنا الشعبية، وسنبذل جهداً لتحقيق الوحدة الوطنية، لكون الانقسام أضر بقضيتنا كثيراً.

انطلاق أعمال مؤتمر حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» الأول للمقاومة الشعبية أمس (عن الإنترنت)

وأضاف: إن الانتخابات جزء وشكل من محاولة إنهاء الانقسام، وسنلجأ إلى صندوق الاقتراع ونتيجته ملزمة للجميع.

بدوره، قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مفوض التعبئة والتنظيم جمال المحيسن: «إن وضع المقاومة الشعبية لدى شعبنا مختلف عن باقي العالم، وهي لا تقع على عاتق هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقط، ولكن الجميع مطالب بأن ينخرط فيها، لأنها أصبحت إستراتيجية، ويجب أن تسخر كل الإمكانيات لتنفيذ برامجها.

وشدد على ضرورة نقل مبادرة المقاومة الشعبية على الشارع، لمنع المستوطنين من السير في الشوارع.

من جانبه، قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وليد عساف: إن المقاومة الشعبية حققت الكثير من النتائج المهمة على الأرض، ومؤتمرنا هذا سيحقق نتائج رافعة للجهد الوطني في هذه المقاومة.

وأضاف: «نسعى إلى توحيد لجان المقاومة الشعبية في إطار عملها اليومي والنضالي والكفاحي، ليس فقط عبر الأطر والكتابات والخطابات، بل السعي لقيادة مرحلة جديدة للمقاومة الشعبية».

وأكد عساف أنه سيتم تطوير عمل المقاومة الشعبية ضد الاستيطان والجدار حتى يتم إفشال مشروعات التهجير القسري، وأن المقاومة الشعبية نجحت في منع التهجير بعدة أماكن في مناطق «ج».

وأشار إلى أن لجان المقاومة الشعبية نجحت في إزالة ٩ بؤر استيطانية خلال العامين الماضيين، حيث أقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الفترة ١٩ بؤرة.

وأردف عساف: «انتقلت المقاومة الشعبية من مرحلة التواجد في القرى الجغرافية المواجهة للاستيطان، إلى مرحلة إنشاء القرى المتحركة، كقرية باب الشمس، وفي قرية النبي يونس، وعين حجلة، وحلحول.

ولفت إلى أن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بالتعاون مع لجان المقاومة الشعبية ستعمل على تطوير مقاطعة الاحتلال، والتي تعتبر الأقل تكلفة، بينما نتائجها كبيرة.

من ناحيته، قال منسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان صلاح الخواجا: إن المقاومة الشعبية قدمت للعالم صورة أوضح لما يجرى لشعبنا الفلسطيني، وصورة أكثر تضامنا مع نضال شعبنا.

وأضاف: «يجب تفعيل أشكال المقاومة الشعبية كافة عبر المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية، من خلال بناء إستراتيجية شاملة وواضحة للمقاطعة».

يشار إلى أن المؤتمر كان على ثلاث جلسات، تخللت نقاش حول الرؤية الوطنية لمقاطعة الاحتلال ومناهضة التطبيع، كذلك تفعيل العمل التطوعي في المناطق كافة وخاصة التي تشهد صدامات مستمرة مع الاحتلال، كما ناقش المؤتمر أهمية تفعيل لجان الحراسة، وعرض عمل لجان المقاومة الشعبية، وضرورة لفت انتباه الإعلام الدولي إلى الانتهاكات الإسرائيلية بحق شعبنا.

من جهة ثانية اقتحم مستوطنون إسرائيليون أمس قرية بورين جنوب مدينة نابلس بالضفة الغربية.

وأفاد مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة غسان دغلس لوكالة «وفا» بأن مستوطنين اقتحموا جنوب شرق القرية واعتدوا على المزارعين لمنعهم من قطف ثمار الزيتون.

وتتصاعد اعتداءات المستوطنين بحماية قوات الاحتلال على المدن والبلدات الفلسطينية حيث كان المستوطنون قد نهبوا منذ يومين ثمار الزيتون من أراضي الفلسطينيين في منطقة خلة قطة في بورين.

وتؤكد الخارجية الفلسطينية أن حرب الاحتلال الإسرائيلي على موسم وأشجار الزيتون جزء من مخططاته التهويدية مطالبة المجتمع الدولي بوقف انتهاكات وجرائم الاحتلال التي تهدف إلى ضرب مقومات الوجود والصمود الفلسطيني.

وفا

الوطن
عين على الوطن... سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١

■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠